دور التعليم الجامعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إعـــــــداد

د/ منى عرفه حامد عمر

مدرس أصول التربية

كلية التربية ــ جامعة أسوان

مستخلص الدراسة

استهدفت تلك الدراسة التعرف على دور التعليم الجامعى فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة والمعوقات التى تعوقه عن القيام بذلك ، مع تقديم تصور مقترح لتفعيل ذلك الدور ، من خلال توضيح رؤية مصر ٢٠٣٠ للتعليم الجامعي، وإبراز التحديات والمعوقات التي تقف أمام دور التعليم الجامعي لتحقيق للتنمية المستدامة، وذلك لوضع تصور مقترح يقدم مجموعة من المقترحات والإجراءات اللازمة للتغلب على تلك المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتناولت الدراسة محاور أربعة لتحقيق أهدافها، المحور الأول(رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) ، المحور الثاني(علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠)، المحور الثالث(معوقات دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة) ، المحور الرابع(نتائج الدراسة والتصور المقترح) .

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠.

Abstract:

The aim of this study is to identify the role of university education in achieving the goals of sustainable development and the obstacles that hinder it from doing so, while presenting a proposed scenario for activating that role by clarifying the vision of Egypt 2030 for university education and highlighting the challenges and obstacles facing the role of university education in achieving sustainable development. To develop a proposed vision that presents a set of proposals and measures to overcome these obstacles to achieve sustainable development in the light of the vision of Egypt 2030. The study used the descriptive approach.

The fourth theme (the relationship of university education to sustainable development in the light of Egypt 2030), the third axis (obstacles to the role of university education in achieving sustainable development), the fourth axis (the results of the study and the proposed vision)).

Keywords: university education, sustainable development, vision of Egypt 2030.

مقدمة:

إن تقدم المجتمعات مرهون بعملية التنمية في كافة المجالات ، ولذلك تسعى أي من هذه المجتمعات إلى تحقيق التنمية بشكلها الحديث (التنمية المستدامة) التي تعمل على استقرار أوضاعها الحياتية بمختلف أبعادها، حتى تظل في صفوف الدول القوية في هذا العصر المليء بالمتغيرات والعوامل المتداخلة والتي من أهمها ما يتعلق بمجال التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة.

والتعليم الجامعي أحد أهم المؤسسات التربوية التي يقع على عاتقها مسئولية المشاركة في تحقيق التقدم والتنمية للمجتمع، من خلال القيام بوظائفه المختلفة، والتي تتضمن التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أن التحدي الحقيقي للتعليم الجامعي يتمثل في دوره المتجدد باستمرار لخدمة المجتمع، وقيادة التغيير فيه، حيث تتطلع الشعوب على اختلاف هويتها، إلى جامعاتها بكل أمل لتحقق دورها المنشود تجاه مجتمعها، والقيام بمسئولياتها علي أكمل وجه.

ففي ظل ما تشهده مصر من أوضاع اقتصادية، أصبحت الجامعات أكثر اندماجاً في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما كانت عليه سابقاً بسبب التغيرات السريعة في المجتمع، فهي مطالبة باستمرار إنتاج معرفة جديدة ومفيدة لطلابها وللمجتمع. **(Alexandra, et al, 2014, 130)**

فالتعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة لدى الجهات الحكومية في تفعيل حراك وتنمية العنصر البشرى، وتطوير المعرفة في المجتمع، وبما أن العصر الحالي تتعدد فيه جملة من الاهتمامات المتناقضة أحياناً، نظراً للعديد من التغيرات المستمرة (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتكنولوجياً)، فإن ذلك يفرض على التعليم الجامعي القيام بوظائف متعددة ومتشابكة الجوانب، والتي يستطيع من خلالها تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الوظائف في مجموعة من الأدوار بأبعاد استراتيجية لتعليم الطلاب، وإجراء البحوث العلمية والتجريبية، وإجراء لقاءات علمية مباشرة وغير مباشرة، للمساهمة الجادة والفعالة في تكوين النخب التي تساهم في حل المشكلات الحيوية القائمة والمستقبلية بأبعاد استشرافية توقعيه، وتتمثل الوظيفة الأخيرة في توطيد علاقته بالمجتمع المحيط والعمل على خدمته وتنميته. (نادية إبراهيمي، ٢٠١٥، ٢٦٠)

فالجامعات لم يقتصر دورها في الوضع الحالي، علي تعليم طلابها فقط، بل أضحى لها دور كبير في توفير التعلم مدى الحياة بحكم طبيعتها، فهي تقدم الدرجات العلمية باختلافها، وتقدم التعليم المستمر بأنواعه المختلفة والذي يخدم قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، فيتم داخلها تدريب أفراد المجتمع لرفع كفاءتهم العملية والعلمية، من خلال مجموعة من التدريبات والدورات التي تتم داخلها.

ويعد دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة أحد أهم مدخلات العملية التعليمية، ومحوراً رئيسياً لإحداث التغيير بهدف تحسين أداء الطلاب من خلال إكسابهم المهارات والقدرات المعرفية، والمقومات السلوكية التي تمكنهم من القيام بأدوارهم المختلفة، ومن ثم فإنها تتطلب توافر العناصر الأساسية التي تؤدى إلى النجاح، وذلك لأن التوجه الحديث للتدريب

والتنمية المستدامة علي كافة المستويات يهدف إلى سد الفجوة بين معرفة المتدرب وخبرته من جهة، وبين المعارف والمهارات والكفايات المطلوبة لأداء عمله من جهة أخرى. (سلامه عبد العظيم، ٢٠٠٦، ٧٣)

تساعد التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة داخل الجامعة، وإكساب الطلاب المزيد من الخبرات والمعلومات التي تسهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي والمهني، وتنمية استعدادهم للقيام بأدوار جديدة، وتنمية المهارات الإدارية لديهم، سواء من خلال اكسابهم المهارات المتعددة مثل: العمل في فريق، أو مهارات اتخاذ القرار في العمل الاكاديمي أو الإداري، وتبصير أعضاء هيئة التدريس ببرامج وخطط الدولة لتطوير التعليم الجامعي، وتحديد أهداف المجتمع، ومشكلاته، وواقعه، ومستقبله، أو اكسابهم القيم الملائمة لطبيعة مهنتهم وأدوارهم الحالية والمستقبلية. **(Wash, 2009, 28)**

ويمكن اعتبار التعليم الجامعي مدخلاً لقضايا التنمية المستدامة، وإذا ما اتخذ أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة قضايا التنمية المستدامة على عاتقهم، سوف يستطيعون الربط بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يسهم في التقدم والازدهار ليس فقط داخل الجامعة، ولكن في كافة أنحاء المجتمع، وستصبح التنمية المستدامة أحد أركان التقدم المادي الملموس في المجتمع.

ولا يتأتى هذا الأمر إلا من خلال تقديم تعليم جامعي يحقق التنمية المستدامة، ويضمن توفير المعرفة للمجتمع لمعرفة طريقه إلى التنمية المستدامة من خلال تمكينه من الاستكشاف والتكيف مع التحديات الحالية والمستقبلية. **(al khateeb, 2014, 323)**

مشكلة الدراسة:

إن العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة علاقة وطيدة، فتحقيق التنمية المستدامة لن يتم بدون تعليم جيد، فالتعليم الجيد يمكن أفراد المجتمع من الحصول على المعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بكافة مجالاتها، فالتنمية المستدامة نتيجة للتعليم الجيد، وبدونه لا تتحقق، وعليه تتجه الجهود نحو دمج نظرية التنمية المستدامة في التعليم الجامعي، ليس فقط المفاهيم النظرية بل الممارسات العملية، فالتنمية المستدامة تستدعي تغيير نمط الحياة لدي الأفراد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تعليم جامعي جيد، يعمل علي إكساب طلابه مفاهيم نظرية وعملية تحقق التنمية المستدامة.

فالتعليم الجامعي والتنمية المستدامة، عاملان يشتركان في تطور بعضهما البعض، لأنهما يلتقيان في المخرجات التي تصب في تطور المجتمع وتقدمه، فبقدر ما يخصص ضمن مجالات التنمية المستدامة في حقل التعليم وتطوره، تنعكس مخرجات التعليم الجامعي من كوادر متعلمة ومدربة لتساعد في تنشيط حركة التنمية المستدامة، والعكس صحيح. (محمد العجيلي، ٢٠١٣، ١٩٢)

هذا ومن خلال توصيات بعض الدراسات (إبراهيم العويلى، ٢٠٠٩، ٦٣٠)(عبدالله جراغ، ٢٠٠٨، ١٣٣-١٥٨)(wright, 2009, 6) بضرورة نشر ثقافة التنمية المستدامة بالجامعة، وأيضاً عمل الباحثة بالجامعة، وباستطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات، تبين أنه لا توجد تنمية مستدامة تؤهل خريجي الجامعة للمنافسة في سوق العمل. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى دعم ثقافة التنمية المستدامة.

لذا كان لابد من نشر ثقافة التنمية المستدامة في مجتمع الجامعة من خلال ما يتبناه الطلاب من سلوك في حياتهم الجامعية اليومية حتى يتسنى لهم إحداث التغيير على أوسع نطاق لتحقيق التنمية المستدامة. (Ott and wohlpart, 2010, 231)

ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ؟

٢- ما علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟

٣- ما المعوقات التي تقف أمام دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة ؟

٤- ما التصور المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء" رؤية مصر ٢٠٣٠"؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على طبيعة التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠" للتعليم الجامعي ، وعلاقة التعليم الجامعي بهذه التنمية، والكشف عن أبرز المعوقات التي تقف أمام دور التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك لوضع تصور مقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠".

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

١- أهمية التنمية المستدامة حيث تعد هدفاً استراتيجياً للتعليم الجامعي الفاعل، لكونها مطلباً اجتماعياً ملحاً، وبالتالي فهي مقياس لمستوى التقدم والتطور على المستويين (المؤسسي والمجتمعي).

٢- توجيه النظر لأهمية دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في كافة مجالاته التعليمية والاجتماعية والثقافية والإدارية والاقتصادية والصحية والبيئية من أجل التطور نحو الأفضل.

٣- إمكانية إفادة المسئولين والقائمين على تطوير التعليم الجامعي في اتخاذ قرارات سليمة، من خلال بيان دور التعليم الجامعي في تلبيه متطلبات التنمية المستدامة، وتحديد انعكاسات ذلك على أدواره المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤- قد تدفع الدراسة الحالية القائمين على تطوير التعليم الجامعي إلى مزيد من النظر النقدي وفحص السياسات والاستراتيجيات الحالية، بما يضمن إمكانية حدوث تغيير واضح وجذري في مصادر تمويل التعليم الجامعي، للقيام بدوره المنشود في تحقيق التنمية المستدامة.

٥- الدراسة تتجاوز البحث عن المعوقات وإنما تمتد إلى وضع نموذج استراتيجي مقترح لدور التعليم الجامعي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على معوقات تحقيقها في المجتمع.

٦- ومما يزيد من أهمية الدراسة ندرة الدراسات التي تناولت هذا الجانب الهام خاصة في التعليم الجامعي.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية **المنهج الوصفي** الذي يختص بدراسة، وتقصى الظواهر التربوية والمجتمعية والتعليمية؛ من خلال تفسير الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة بتحديد ظروفها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق للظاهرة. فقد تم تحديد إطار نظري للتنمية المستدامة ، واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠ للتعليم الجامعي ، وعلاقة التعليم الجامعي بهذه التنمية، وتم الوصول إلي المعوقات التي تقف أمام دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة ، وبناءً عليه تم وضع تصور مقترح لدور التعليم الجامعي بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠".

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

أولا- مفهوم التنمية المستدامة وأنواعها

تعد التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء كونها تجمع مجالات الحياة المتعددة وفق منظومة إدارية اقتصادية اجتماعية متكاملة، فلقد أوضحت (نجاه محمد، ٢٠١٢، ١٧٥) أن التنمية المستدامة تكتسب مكانة مهمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعياً واهتماماً بالبيئة وبمشاكلها ليمتلكوا المعرفة والمهارة للتعامل مع تلك المشاكل.

فالتنمية المستدامة في أبسط صورها هي نمط جديد من التنمية، تسعى إلى تحقيق التوافق بين أهداف التنمية الاقتصادية، والمتطلبات البيئية، والاجتماعية، كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها. (عبد الرحمن العايب، ٢٠١١، ٣)

لذا يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية إنسانية وأخلاقية قبل أن تكون قضية اجتماعية واقتصادية، لكونها قضية مصيرية ومستقبلية تتحكم في أوضاع الأجيال القادمة، وهذا هو شرط الاستدامة، فبرامج التنمية التي جوهرها هو استنزاف الموارد دون التفكير في مصير الرصيد

الطبيعي لتحقيق مكاسب مادية دون التفكير في مصير الأجيال الآتية، تكون برامج تنمية رأسمالية لا تنتمى لبرامج التنمية المستدامة. (على قابوسه، وحمزة طيبي، ٢٠١٤، ١٨٣)

وباستطلاع الأدبيات نجد أن أول استخدام لمفهوم التنمية المستدامة كان في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، حيث يشير إلى ضرورة المحافظة على البيئة من كافة أشكال التلوث البيئي، والمحافظة علي الموارد البشرية القابلة للنُضوب، إضافة إلى العمل على إيجاد بيئة متوازنة والتوصل إلى قوانين تحكم الأنظمة البيئية.

ولقد أصبح هذا المفهوم بارزاً بعد قمة الأرض المنعقدة في ريو جانيرو عام (١٩٩٢) والذى من أبرز ما دعا إليه دور التعليم في الحد من التدهور البيئي. **(Johnston, 2007, 9)**

فقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة...للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك

(التنمية المستدامة – الجزيرة نت:٢٠١٥/١١/٣٠)

ورسخت غروهالام برونتلاند رئيسة وزراء النرويج مفهوم التنمية المستدامة وحددت ملامحة الكبرى، حيث لعبت دوراً هاماً في ترسيمه في تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام١٩٨٧م، والتي أعطت تعريفاً للتنمية المستدامة كالتالي" التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبيه احتياجاتها". (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩، ٨٣)

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال على تلبيه احتياجاتها. **(kates et al, 2005, 10)**

وعرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة كالآتي:

- التقدم الاجتماعي الذى يعترف باحتياجات المجتمع.
- الحماية الفعالة للبيئة.
- الاستخدام الرشيد للموارد.
- الابقاء على مستو فعال من النمو الاقتصادي. **(Dawe, et al, 2005, 52)**

وأوردت الأمانة الدولية لمبادرة ميثاق الأرض (٢٠٠٥، ٤) أن جوهر مفهوم التنمية يمكن تلخيصه في أربع كلمات فقط : الكفاية لكل البشر وللأبد.

وقدم الخبير الاقتصادي روبرت سولو تعريفاً بديلاً في عام ١٩٩٣م، ورأى أن واجب الاستدامة هو" ألا نورث الأجيال المقبلة شيئاً معيناً، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشياً لا يقل جودة عن المستوى الذى ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه". (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٨٣) كما تدعو التنمية المستدامة إلى وجود معيار مقبول للمعيشة لكل فرد بدون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومات

ومنظمات المجتمع المدني لتشكيل إطار طموح للتنمية المستدامة.(الأمم المتحدة: التنمية المستدامة)

كما تعرف على أنها عملية التعلم مدى الحياة من خلال أنشطة تعاونية يمارسها أطراف العملية التعليمية، تستهدف تحسين أداء التعليم الجامعي، ودعم ثقافة البيئة التعليمية، فالتنمية تعد عملية تحسين مهارات وقدرات الأفراد التي يتطلبها تحقيق المخرجات التعليمية الجيدة من الطلاب. **(Glover & law, 1996, 12)**

وتعرف التنمية المستدامة على أنها عملية مقصودة ومستمرة يتم من خلالها تلبيه الاحتياجات من معارف ومعلومات ومهارات واتجاهات في مجال التدريس، ومجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع، والمجالات الأخرى اللازمة، لإنجاز المهام والعمل بكفاءة وفعالية، وتلبيه احتياجات الجامعة، وأهداف المجتمع الحالية والمستقبلية. (إيهاب إمام، ٢٠٠٨، ١٢)

كما تعرف على أنها مجموعة من الفعاليات والبرامج المستمرة التي توفرها مؤسسات التعليم الجامعي، بغية اكساب القدرة على القيام بالأدوار الوظيفية المختلفة داخل الجامعة، وتحسن القدرة على احتواء المشكلات التي تواجههم في العمل. **(Heany, 2004, 6)**

ويرى (منصور العتيبي، ٢٠١٥، ٩٥٩) أن التنمية المستدامة مجال يشمل جميع جوانب الحياة التربوية والتعليمية والاجتماعية والصحية والسياسية والتنظيمية والإدارية والبيئية، لأن التنمية عملية تكاملية مستمرة تؤدى إلى تغييرات رئيسة في بيئة المجتمع المحلي، وفى مؤسساته الحكومية والخاصة وفى عاداته وتقاليده، وبالتالي في أساليب تفكيره ومنطلقاته المعرفية وأيديولوجياته الفكرية المختلفة. وكما ذكرت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن "دعم خطة عام ٢٠٣٠ هو أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن أهداف التنمية المستدامة توفر خطة جدول الأعمال". (أهداف التنمية المستدامة– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية)

وبناءً عليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تقوم في أساسها علي التعليم، فهي تهدف إلي إكساب أفراد المجتمع القدرة علي مواصلة الأعمال والوظائف التي يقومون بها في المجتمع، وتحسين هذه الأدوار في المستقبل، مما يساعد علي حياة أكثر رفاهية في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والبيئية والتربوية والاجتماعية، وهي تمتد للاهتمام بالمحافظة علي موارد البيئة، والاتجاه إلي استكشاف موارد دائمة ومتجددة لضمان البقاء للأجيال القادمة.

أنواع التنمية المستدامة:

١- التنمية الاجتماعية:

تعد التنمية الاجتماعية هي العملية الشاملة لتغيير المجتمع وتحقيق نموه، وأن من سمات هذا النوع من التنمية أنها عملية كونها تتركز على التغييرات المتتابعة والمستمرة، ومن خلالها ينتقل المجتمع من النمط الحياتي البسيط التقليدي إلى النمط الحياتي الحضاري المتقدم، وأن لها منهج

أدائي كونها تعتمد على مقاييس اجتماعية مركبة تضم مؤشرات اجتماعية وحضارية أساسية، وهى كذلك برنامج تتبلور فيه مجموعة من الإجراءات التي يؤدى تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة والأهداف المطلوبة، وأن هذا النوع من التنمية يشير إلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، وأن من المؤشرات للتنمية الاجتماعية معدلات الغياب عن العمل، جذب واستقطاب اليد العاملة الفعالة، نوعية الحوار والتشاور المجتمعي، عدد العمال من ذوى الاحتياجات الخاصة، عدد الاتفاقيات مع المؤسسات الاجتماعية. (عبدالرحمن العايب ، ٢٠١١، ١٧٩)

فالتنمية الاجتماعية هي أساس التنمية المستدامة كونها تمثل تنمية الإنسان الذي هو محور وأساس كل تنمية في شتى المجالات، وفي ضوئها تصنف المؤسسة، فبقدر فعالية التنمية الاجتماعية بقدر ما تكون التنمية في باقي المجالات، فبدون تنمية اجتماعية حقيقية، لا تكون هناك تنمية في أي من المجالات الأخرى.

٢- التنمية الثقافية:

إن الاتجاه السائد اليوم في موضوع التنمية المستدامة يميل بوضوح إلى إعطاء الأولوية للتنمية الثقافية، وأن التنمية البشرية لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال البعد الثقافي، لأنه شرط أساس للتنمية الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد أصبح يعتمد أكثر على العمل الفكري ويستغنى أكثر عن العمل اليدوي، ولقد نشأت مفاهيم حديثة كاقتصاد المعرفة في هذا المجال.

فالتنمية الثقافية تعد بعد محوري وحيوي في التنمية المستدامة ولها اسهامات متعددة في إيجاد مجموعة من القيم المضافة التي تعزز بقية مجالات التنمية المستدامة بطرق مباشرة وغير مباشرة. (منصور العتيبي، ٢٠١٥، ٩٦٤)

٣- التنمية الصحية:

لا شك أن العقل السليم في الجسم السليم، فالعليل لا يبدع ولا يبتكر، ولا يستطيع العمل في المنظومة التنموية، فالتنمية الصحية هي العمود الفقري للتنمية المستدامة لكون الإنسان الصحيح جسمياً ونفسياً لديه الفرصة بأن يكون أكثر فعالية وتميزاً، ولهذا اهتمت المجتمعات والحكومات علي حد سواء بالتنمية الصحية وحشدت لها من ميزانياتها طمعاً في بناء الإنسان المعافي الصحيح القادر علي خدمة نفسه ومجتمعة، وكل ذلك في سبيل التنمية، لأن المجتمع إذا قدمت له الخدمات الصحية بالشكل الصحيح اطمأن على أمنه وصحته العامة، وأصبح أكثر إنتاجية وكلما أصبح الفرد سليماً من الناحية الصحية أسهم بشكل فعال في مُختلف المجالات التنموية للحياة.

ويعد المجال الصحي أهم مجالات التنمية بمختلف المجتمعات لأنها من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها لكون الصحة تمثل قيمة في حد ذاتها وتعد مفتاحاً لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية. (يومعروف إلياس وعمار عمارى، ٢٠١٠، ٢١)

٤- التنمية البيئية:

إن التنمية البيئية هي السبب الرئيس في بروز التنمية المستدامة، وقد ظهر هذا المصطلح على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي والتسخين الحرارى وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وبداية اصطدام حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.(عماري عمار،١،٢٠٠٨)

ويذكر (عبدالله الغامدي، ١٤٢٨، ٧) أن من الضروري الاعتراف بأن القضايا البيئية هي قضايا اجتماعية وثقافية وأنه في ظل غياب التحليل النقدي للمتغيرات الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية للمجتمعات الصناعية لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعية والبيئية.

إن التنمية البيئية ركيزة مهمة في التنمية المستدامة لأنها تهتم بالمحافظة على الموارد البيئية باعتبارها عنصر مهم في عمليات الإنتاج مع الاهتمام بمشاكل الموارد المتجددة مثل التلوث وعدم الكفاءة في استخدام المياه واستنزاف الغابات. (نجاه محمد، ٢٠١٢، ١٨٤) ومن تلك المؤشرات البيئية التي أشار إليها (عبد الرحمن العايب ، ٢٠١١، ١٨٠) قياس سعة الجامعة في الخارج فيما يتعلق بممارساتها البيئية، ولانبعاثاتها المؤثرة سلباً على البيئة لاستهلاكها من المواد المستعملة في العملية الإنتاجية.

ثانياً: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

حيث أن التنمية المستدامة كانت هدفاً استراتيجياً للمجتمعات المتقدمة والنامية على حدي سواء لشمولها كافة مجالات الحياة فقد اتجهت مصر لوضع رؤية لهذه التنمية حتى عام ٢٠٣٠ والتي تتضح معالمها فيما يلي:

استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

اهتمت مصر بوضع استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء الخطة العالمية، وقد بدأت في إعدادها في أبريل ٢٠١٤، بدراسة الوضع الراهن والاطلاع على المبادرات الإقليمية والدولية وتحديد أهم أهداف التحديات والمشاكل التي تواجه الدولة، ثم تحديد الهيكل العام للرؤية المستقبلية، وما يتبعها من أهداف فرعية.

الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠

حددت خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ سبعة عشر هدفاً أساسيا، جاءت متفقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –أحد الجهات الرئيسية المعنية بوضع أجندة الأهداف التنموية لما بعد عام ٢٠١٥– والتي تم اعتمادها من قادة العالم تمثلت فيما يلى: (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧، ٨)

١- **القضاء على الفقر:** ويعنى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢- **القضاء التام على الجوع:** ويعنى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- **الصحة الجيدة والرفاهية:** ويعنى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤- **التعليم الجيد:** ويعنى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع.

٥- **المساواة بين الجنسين:** ويعنى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

٦- **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** ويعنى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧- **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** ويعنى ضمان حصوله الجميع بتكلفه ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨- **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** ويعنى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة المتكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩- **الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية:** ويعنى إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

١٠- **الحد من اوجه عدم المساواة:** ويعنى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١- **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** ويعنى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢- **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** ويعنى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣- **العمل المناخي:** ويعنى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

١٤- **الحياه تحت الماء:** ويعنى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥- **الحياة في البر:** ويعنى حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦- **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** ويعنى تشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧- **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** ويعنى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.**(sustainable development knowledge platform, 2015)**

وهكذا نجد أن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفاً، و١٦٩ مؤشراً أو غاية ، تبرهن على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها، فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية التي تم إفرازها عام ٢٠٠٠، والعمل على إنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وهى أهداف ومؤشرات متكاملة غير قابلة للتجزئة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهم: (البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي). (مروى إسماعيل، ٢٠١٦، ١٤)

وتلك الأهداف المعروفة رسمياً باسم تحويل عالمنا أهداف التنمية المستدامة(**SDGs**) جدول أعمال٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتي تم وضعها بواسطة الأمم المتحدة كما ورد ذكر ذلك (بالموسوعة الحرة ويكيبيديا).

الأبعاد الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠:

وانقسمت أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، كما ذكرتها (مروى إسماعيل، ٢٠١٦، ١٤-١٥) وهى كما يلى:

١- البعد الاقتصادي، ويشمل المحاور التالية:

- **محور التنمية الاقتصادية:** ويهتم بأن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصاد الكلى، وبالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فعالاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- **محور الطاقة:** بحلول ٢٠٣٠ يكون قطاع الطاقة قادراً على تلبيه كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، بما يؤدى إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة، والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.
- **محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي:** يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً، ومبتكراً، ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.
- **محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:** بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

٢- **البعد البيئي، ويشمل:**

- **محور البيئة:** بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنه للمواطن المصري.
- **محور التنمية العمرانية:** بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبى طموحات المصريين وترتقى بجودة حياتهم.

٣- **البعد الاجتماعي: ويشمل:**

- **محور العدالة الاجتماعية:** ويتمثل في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبنى على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- **محور الصحة:** يتمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحى متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وافريقياً.
- **محور التعليم والتدريب:** وتستهدف اتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفى إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق امكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.
- **محور الثقافة:** بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر،

وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، واكسابه القدرة على الاختيار الحر وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

المحور الثاني: علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

لبيان علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠ يمكن تناول ذلك من خلال عرض الرؤية الاستراتيجية للتعليم بشكل عام حتى عام٢٠٣٠، والأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي خاصة حتى عام٢٠٣٠، ووظائفه، وتخصصاته، وذلك كما يلي:

الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام٢٠٣٠

تستهدف الرؤية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير، ومبدع ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية و العالمية.(رؤية مصر٢٠٣٠،٢٠١٥ ،١٣٩)

وعلى الرغم من أن هذه الرؤية تنطبق على أنواع التعليم الثلاثة: العام والفني أو قبل الجامعي والعالي، إلا أنه يرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الجامعي لأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمتدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة. كما أن تطوير التعليم الجامعي يسمح لهؤلاء الشباب بالحصول على فرص عمل لائق في مصر و خارجها، على النحو الذي يساهم في رفع مستوى دخلهم.

إن الحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة لا يقتضى فقط عدم الإفراط في استغلال هذه الموارد، وإنما يتطلب توفير البدائل لها، فعلم الاستدامة يطلب البحث في الطاقات البديلة للموارد غير المتجددة، ويمكن للتعليم الجامعي دعم التنمية المستدامة عن طريق تدريب وتثقيف وتشجيع الطلاب على ضرورة البحث عن بدائل، ومصادر جديدة للطاقة، كالطاقة المائية وتوربينات الرياح، وأمواج المحيط والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية، مع نقل هذه المعارف إلى النشء من الأجيال المقبلة. (نادية إبراهيمي، ٢٠١٥، ٢٦٦)

وهنا يأتي دور الجامعات فهي التي يقع علي عاتقها الحمل الأكبر في ذلك، فهي مطالبة بإجراء الأبحاث المتعلقة بالمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، والعمل علي حلها، كما يقع علي عاتقها تخريج أفراد قادرين على قيادة عمليات التغيير نحو مستقبل أكثر استدامة داخل المجتمع.

فلا شك أن الانطلاق نحو المستقبل يبدأ من تشخيص الوضع الراهن، لذا فإن التعرف على تفاصيل الواقع الفعلي لمنظومة التعليم الجامعي يعد أمراً ضرورياً من أجل بناء قاعدة انطلاق علمية صحيحة للتخطيط نحو تطوير المنظومة في السنوات القادمة التي تستهدفها

الاستراتيجية، حيث يتم التعرف على هذا الواقع من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس والمتابعة، بغرض التحديد الدقيق لما هو قائم وإمكانية تطويره وتكلفة هذا التطوير سواء زمنياً أو فنياً أو مالياً.((وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥، ٢٠)

والعدالة الاجتماعية من أهم حقوق الإنسان، فإن تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكري وفتح آفاق جديدة هو أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. فقد نص دستور عام ٢٠١٤، وتحديداً المادة (١٩)، على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، بالإضافة إلى تخصيص نسب لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على مؤسسات الدولة التعليمية بمراحلها المختلفة على أن ترتفع تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية. كما نصت المادة رقم(٢١) على تخصيص٢% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم الجامعي تزداد للمعدلات العالمية تدريجياً. (رؤية مصر٢٠٣٠ ،١٣٨، ٢٠١٥)

فقد تطور نظام التعليم الجامعي في مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الامريكية) إلى ١١ جامعة حكومية إضافية حتى أواخر الثمانينات، وقد وصل عام ٢٠١٥م إجمالي عدد الجامعات إلى ٤٣ جامعة تتكون من ٢٤ جامعة حكومية و١٩ جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم والتكنولوجيا) تمثل ٥٣% ، في حين أن الكليات الأدبية (العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧% من جميع الكليات. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠١٥، ١٦)

وشهدت مصر تطوراً ملحوظاً في البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم الجامعي من حيث الكم والنوع. ومن أهم تلك البرامج –على سبيل المثال– برامج التعليم عن بعد التي تتوفر بشكل جزئي أو كلي، ويطلق على الشكل الجزئي "النظام المختلط" والذي يقدم تفاعلاً وجهاً لوجه، كما يوفر مواد تعليمية عن بعد، بينما تعتمد برامج النظام الكلي على التعليم عن بعد بشكل كامل، وقد شهد تطوراً واضحاً داخل السوق المصري. وقد شهد التعليم مجهودات نحو تفعيل اللامركزية، وتبنت الوزارات المعنية العديد من المبادرات لتعزيز فرص المشاركة المجتمعية، وقد صاحب ذلك مجهودات بناء القدرات على المستويات الإدارية المختلفة إلا أن هذه الجهود مازالت تعاني من عثرات متعددة على الرغم من أهميتها الشديدة. (رؤية مصر٢٠٣٠، ٢٠١٥، ١٣٨)

إن مؤسسات التعليم الجامعي تضطلع بمهمة أساسية وهي تكوين وتنمية رأس المال الفكري الذي هو عصب اقتصاد المعرفة الذي يتيح للدولة التنقل إلى تصنيفات أكثر تقدماً في ظل التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة.

وإذا كان المردود الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي على المستوى الكلي هو تضييق الفجوة ما بين الاقتصاديات النامية والمتقدمة عبر الزمن. وفي إطار سعي مصر إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة فإن التعليم الجامعي يعد رافداً مهماً لتحقيق هذا الهدف وذلك حينما تتحول الجامعات من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، وأيضاً حينما تكون هناك ملاءمة بين

التخصصات وسوق العمل وهذا هو التوجه الذي ترتكز عليه استراتيجية التعليم الجامعي في مصر ٢٠١٥- ٢٠٣٠. (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥، ٦)

وما يصيب العالم اليوم في المجالات كافة، يدعو إلى التعليم المستمر، والحاجة إلى التعليم المرن، والتواصل والانفتاح على الآخرين، بالإضافة إلى التوجه الحالي؛ لجعل التعليم مرتبطاً باحتياجات سوق العمل. كما سعى عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذى قامت اليونسكو فيه بدور المؤسسة الرائدة، إلى إدماج مبدئ التنمية المستدامة وقيمها وممارستها في جميع جوانب التعليم والتعلم بهدف معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين. (**Report annual, 2004, 122-123**)

فضلاً عن ذلك التحدي الذى يواجه نظام التعليم والمقررات والبرامج الدراسية في الجامعات الخاصة، الذى يتميز في تغيير المناهج لتواجه متطلبات المستقبل بما في ذلك توظيف التقنيات المختلفة توظيفاً فعالاً، وتوفير بنية تحتية جيدة، ونظام تعليمي مرن، وإدارة فعالة لكى تحتل هذه المناهج موقعاً فيما يسمى بتوظيف المستحدثات التكنولوجية، فمتطلبات سوق العمل، والتقدم العلمي والتكنولوجي، وأثر المعطيات العلمية والتكنولوجية على التعليم، تفرض على النظم التربوية رفع التحدي، وتبنى شعار التعليم والعلم المتميزين تحقيقاً لجودة مخرجاتها في صورة خريجين مؤهلين أكاديمياً، أكفاء يمتلكون مهارات نوعية في شتى المجالات، يكونون قادرين على المنافسة في المسابقات والاختبارات الكونية، وقادرين على المنافسة في السوق العالمية، ويحصلون على الفرص التعليمية والوظيفية، ويتفوقون في مجال الابتكار والإبداع، وإلى جانب ذلك يكونون قادرين على مواصلة المسار العلمي والأكاديمي أو التحول إلى سوق العمل، والتي تجعل تطوير نظم ومناهج التعليم الخيار الاستراتيجي الذى لا بديل عنه. (أمل عبد القادر، ٢٠١٤، ٩٩-١٠٠)

وأشارت مجموعة من الدراسات (إبراهيم العويلى، ٢٠٠٩، ٦٣٠)(عبدالله جراغ، ٢٠٠٨، ١٣٣-١٥٨)(**wright, 2009, 6**) إلى أهمية التنمية المستدامة، حيث أكدت على ضرورة وضع وتطوير برامج التنمية المهنية من خلال الاستفادة من بعض الاتجاهات والخبرات العالمية، وذلك بهدف تنمية كفايات ومهارات الطلاب المهنية عن طريق تفعيل برامج التدريب والتنمية المهنية المستدامة بالجامعة، وتوفير الامكانات اللازمة لتحقيق جودتها، وأهمية تحديد الاحتياجات التدريبية لدى أعضاء هيئة التدريس، والعمل على إشباعها من خلال برامج التنمية المستدامة.

لذا طمحت وزارة التعليم العالي مع كل المؤسسات التابعة لها إلى إحداث نقلة نوعية في جودة التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع بما يساهم في تنمية الثروة البشرية الشابة التي تزيد عن نصف المجتمع المصري بحيث تكون قادرة على بناء دولة حديثة قوية مؤسسة على المعرفة وقادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. ولتحويل الطموحات إلى واقع يعود على

المجتمع المصري بالرخاء والرفاهية كان لزاماً على وزارة التعليم العالي صياغة استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي
(٢٠١٥- ٢٠٣٠) تتناغم مع رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ حيث إن التعليم الجامعي هو عماد التنمية البشرية التي تستند إليه الرؤية المصرية. (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥، ٤)

وأهم ما يميز هذه الاستراتيجية انسجامها و تناغمها مع خطة الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث راعت كافة قطاعات الدولة المختلفة بحيث تخدم كل منها بالشكل الذي يساعد على تحقيق الغايات الأساسية لخطة الدولة، ومن ثم أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار كيفية رفع جودة الخريج الجامعي بما يسمح له بأن يكون قادراً على الانخراط في سوق العمل بما يحقق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، كما أنها أخذت في الحسبان العلاقات المتشابكة بين التعليم العالي و التعليم قبل الجامعي و البحث العلمي والشباب والاقتصاد والاستثمار بحيث تتفاعل مخرجات التعليم بشكل صحي داخل بيئة المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، وبما يجعلها متسقة مع خطة الدولة. (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥، ٤)

ومن الجدير بالذكر تقدم مصر للأمم المتحدة لمراجعة استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الوثيقة الحالية لرؤية مصر٢٠٣٠ موضحة أنه لابد من العمل على التعريف بأهداف التنمية المستدامة. (اليوم السابع،٢٠١٨)

الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي حتى عام٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوباً فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي. هذا إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاث أهداف استراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم الجامعي وهي: (رؤية مصر٢٠١٥،٢٠٣٠، ١٦١)

١- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.

٢- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

٣- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم.

كما يهدف التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى:

١- تغيير العمليات في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى تمكين المشاركين من تحسين تصوراتهم وفهمهم والتعامل مع عمليات التغيير في مؤسساتهم الجامعية.

٢- تمكين المشاركين من وضع وتنفيذ التدريس والبحوث استجابة لتحديات التنمية المستدامة.

٣- تمكين المشاركين من تحديد الحاجات للدعم المؤسسي الجامعي.

٤- تمكين المشاركين من انتقاد وتداول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وانتظار الآثار المترتبة على مختلف مجالات المعرفة (advanced international training programme, 2013, 3)

٥- السعي لضمان أن الطلاب قادرين على:

- اكتساب المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة.
- تنمية الوعى بأهمية هذه الأبعاد في حياتهم الخاصة وفى حياة الآخرين.
- تطوير المهارات اللازمة لاتخاذ قرارات تسترشد بهذه الأبعاد.
- الوعى بقيمة وأهمية هذه الأبعاد في الحفاظ على سلامتهم الخاصة، بالإضافة إلى رفاهية المجتمع والاقتصاد.

٦- القدرة على فهم روابط آثار التفاعل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. **(sustainable development education liason group, 2006, 3)**

ولكى يكون التعليم فعالاً يجب :

١- التركيز على تجارب التعلم التي تتوخى التمكين، والتي توطد السلوك المراعي للتنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل والأسر والجماعات المحلية.

٢- عمل الجامعات على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون والشراكات بين المنتمين إلى قطاع التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة، مما يساعد إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع، وتغير ظروف العمل، وتقوية أنشطة التعليم ذات الصلة الوثيقة بالمجتمع.

٣- عمل الجامعات على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال الإتاحة لفهم المشاكل البيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وذلك بتوضيحها وفق دور الحياة، والتركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وبذل الاكتفاء بالأثر البيئي وتناول المحيط الطبيعي وفى الوقت ذاته المحيط الذى عدله البشر.

٤- عمل الجامعات على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال استخدام أساليب تعليمية تشاركية مصممة بطريقة تلائم المتعلم، و تركز على العمليات والحلول، ومن هذه الأساليب: المناقشات، رسم الخرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي، وتوضيح القيم والمحاكاة، ووضع النماذج والتمثيل والألعاب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات

الاستقصائية، ودراسات الحالات، والتعلم في الهواء الطلق، ومشاريع يسيرها المتعلمون وتحليل الممارسات الجيدة والخبرة المكتسبة في أماكن العمل وحل المشكلات.

٥- عمل الجامعات على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال تدعيم المواد بتدريس ملائم من قبيل المنشورات المتعلقة بالمنهجيات وبعلوم التربية وبالتدريس، وبالكتب المدرسية، والوسائل البصرية، والنشرات، ودراسات الحالات، والممارسات الجيدة، والوسائل الالكترونية السمعية والبصرية. (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠٠٥، ٧)

٦- عمل الجامعات على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال مناهجها المقدمة وأبحاثها وإعدادها لطلاب مؤهلين لأن يصبحوا مواطنين يشكلوا مجتمعاً سليماً بيئياً وعادلاً اجتماعياً ونامياً اقتصادياً في جامعات مستدامة. **(tom, et al, 2012, 11)**

وظائف التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة

تتعدد وظائف التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال نشر مفاهيم ومبادئ الثقافة، والجودة التعليمية، والتميز الأكاديمي والتي يمكن للتعليم الجامعي الاسهام فيها، ويمكن الإشارة إليها كوظائف للتعليم الجامعي على النحو التالي:

١- التدريس الجامعي:

التدريس هو كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أنشطة وعمليات وإجراءات وسلوكيات تعليمية تتعلق بعملية التدريس داخل الفصل الدراسي أو خارجه، وتنعكس على سلوك الطلاب، ويتضمن اختيار وانتقاء المادة العلمية، وتنظيمها، وتحديد إجراءات وفنيات تطبيقها، ويتحقق ذلك من خلال عدة طرق منها: طريقة المحاضرة، وطريقة المناقشة، وطريقة الحالة، وطريقة الخبير، والتدريس المعملي، والتدريس الفريقي. (محمود الناقة، ١٩٩٩، ١٦٠)

وتؤكد التنمية المستدامة على التحسين المستمر لعملية التدريس الجامعي، حيث تسعى إلى تحقيق التدريس الفعال، وذلك من خلال تقديم طرق التدريس الحديثة، وتدعيم التعلم التعاوني، واستخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس، وزيادة معارف أعضاء هيئة التدريس بخصائص الطالب الجامعي، وسلوكياته، واتجاهاته، وكذلك مراجعة البرامج والمقررات الدراسية، ويتطلب ذلك اهتمام عضو هيئة التدريس بالأنشطة الصفية واللاصفية، والمراجعة المستمرة للعملية التعليمية، ويتطلب ذلك توجيه فعاليات عملية التدريس بغية تدعيم الالتزام والولاء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس تجاه المشاركة في برامج التنمية المهنية، وتوفير مزيد من الفرص والبرامج التدريبية التي تساعد في تحقيق الأهداف التعليمية والاكاديمية للتعليم الجامعي. **(Dixon & scott, 2003, 293)**

٢- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي هو القائم على إنتاج المعرفة وتطويرها، وعلى مشكلات المجتمع وقضاياه إعمالاً لأساليبه وأدواته فيها سعياً لاحتوائها ومواجهتها، لخدمة أهداف التنمية بمتغيراتها المختلفة، حيث يقع على عاتقه أيضاً مسئولية تحقيق التواصل والتفاعل الإيجابي في إطار نسب ومواصفات معيارية لمكونات العمل الجامعي، لذا يتوقف نجاح العلاقة بين الجامعة والمجتمع على نجاح أنشطة البحث وفعاليتها. (أشرف السعيد، ٢٠٠٧، ٨٠)

ويتحدد هنا فلسفتين، أولهما: التركيز على الجانب المعرفي ويؤكد أن وظيفة الجامعة الأساسية وظيفة علمية ومعرفية بحته، والعلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده، وتطبيقاته، وثانيهما: الجانب الاجتماعي وتؤكد أن وظيفة الجامعة اجتماعية سياسية، وهى المكان الذى يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته، ويحاول إيجاد حلول لها، لذا توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات المجتمعية، وهو اتجاه يزداد قوة في الوقت الحاضر. (حاتم فرغلي، ٢٠٠٤، ٢١٠)

فتوجيه البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة أمر مهم، حيث تعتبر الجامعة أكبر ممون للمؤسسات العلمية البحثية برأس المال البشرى المؤهل القادر على العمل العلمي، ولن تستطيع الجامعة أن تقدم لهذه المؤسسات العلمية حاجتها بالتحديد، إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات وهذا يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانات الجامعة في خدمتها. (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧، ٦٥-٦٦)

ويمكن أن تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- البحث عن موارد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.
- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.
- البحوث التي تعطى حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.
- إجراء بحوث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- طرح برامج الماجستير والدكتوراه للتنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

- إجراء مزيد من البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية من أجل وضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد. (نادية إبراهيمي، ٢٠١٥، ٢٧٦)

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين المستوى العلمي، وذلك من خلال تحقيق التميز في الأداء البحثي، والاهتمام بأساليب البحث العلمي، والاهتمام بالبحوث الفردية والجماعية، والبحوث الإجرائية، والأبحاث ذات التخصصات البيئية بين الأقسام العلمية بالكلية الواحدة، أو بين كليات الجامعة، أو بين كليات التخصص الواحد من جامعات مختلفة، وربط جهود العمل البحثي الفردي والجماعي بتطوير عمليات التعليم والتعلم داخل الأقسام والكليات، في إطار مدخل التخصصات والبرامج البيئية. **(Connolly, et al, 2002, 342)**

٣- خدمة المجتمع:

إن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد الاقتصادية، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو للأفراد و الجماعات والمؤسسات ، وتصميم الأنشطة و البرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة و كلياتها ومراكزها البحثية المختلفة، بغية إحداث تغيرات تنموية و سلوكية مرغوب فيها ، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حل مشكلاته ، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة ، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته و هيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية .

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة ، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة ، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل.

وفي الجهة المقابلة تسهم برامج التنمية المستدامة في تدعيم التوجه نحو ربط أهداف الجامعة بخدمة المجتمع، والتعرف على البيئة الاجتماعية ومخاطبة الجمهور المستهدف، واستخدام الأساليب العلمية في تخطيط وإعداد مشروعات خدمة المجتمع والبيئة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات والمنظمات الخدمية المختلفة. (يوسف عبد المعطى، ٢٠٠١، ٧٦)

التخصصات الجامعية والتنمية المستدامة

إن التحديثات في المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة هي مفتاح التعامل مع التنمية كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة. (مرصد التعليم العالي، د.ت، ٥٠)

وكأمثلة عن تدريس مبادئ التنمية المستدامة، فهناك برنامج دراسي في معهد جورجيا اتلانتا عن "التنمية الحضرية المستدامة" يطرح مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالمباني المستدامة، وإعادة التدوير، والتسميد، الحد من مخاطر النقل، ومنع التلوث، والتعليم والتوعية مع إعطاء الطلاب الحرية في تصميم المشاريع وتنفيذها، ومساعدتهم على التغلب على العراقيل التي يواجهونها عند تصميم مشاريعهم. (سلطي سالم، ٢٠٠١، ٩٢)

ويرى (صلاح الدين حسيني، ٢٠٠٨، ٤١٤) أن مبادئ التنمية المستدامة تتضمن:

١- ربط التنمية المستدامة بنتائج يمكن قياسها من خلال أداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٢- تتضح التنمية المستدامة من خلال الزيارات التي يمكن قياسها لمعرفة مهارات الفرد وقدراته التي تحتاج إلى تدريب من خلال برامج التنمية.

٣- تقدم التنمية المستدامة فرصاً للأفراد لممارسة المهارات والاستراتيجيات والفنيات الجديدة، وتقويم التغذية الراجعة للأداء واستمرار أنشطة المتابعة.

٤- تشمل التنمية المستدامة فرصاً متنوعة وعديدة تساعد على إشراك الأفراد كمتعلمين، وتقدم فرصاً لتطبيق مهارات ومعارف جديدة.

٥- تبنى التنمية المستدامة القدر الحالي للمهارات الأساسية للفرد، وحجم معرفته، ومجال خبرته، والمتغيرات العالمية المعاصرة التي تؤثر في العملية التعليمية.

وتتطلب هذه المبادئ توافر مجموعة من الركائز التي تدعم الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتطوير وتنمية العنصر البشرى، والتأكيد على التعلم الذاتي مدى الحياة، بحيث تنطلق طاقاتهم الفعالة والمبدعة، وتفعيل الاستخدام الأمثل لمصادر المعرفة المختلفة والأدوات التكنولوجية المختلفة، وتحقيق التواصل مع المستجدات في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة. (رضا المليجي، ٢٠١٠، ١١٣٢-١١٣٣)

ويضع كل من (حسن الطعاني، ٢٠٠٧، ٣٦)(**wash, 2009. 11-12**) مجموعة من المبادئ والأسس للتنمية المستدامة، وهى على النحو التالي:

- **مبدأ الهدف:** حيث يجب أن يكون الهدف من التنمية محدداً واضحاً طبقاً للاحتياجات الفعلية للمتدربين، مع مراعاه أن يكون الهدف موضوعياً وواقعياً وقابلاً للتطبيق والقياس.

- **مبدأ مواكبة التطور:** حتى تكون التنمية مستدامة معيناً لا ينضب يتزود منه الجميع بكل ما هو جديد وحديث في شتى مجالات العمل، وبأحدث أساليب وتكنولوجيا التدريب.

- **مبدأ الواقعية:** فالتنمية المستدامة لابد أن تكون واقعية، بمعنى أن تلبى الاحتياجات الفعلية للمتدربين، وتتناسب مع مستوياتهم ومعارفهم وقدراتهم.

- **مبدأ مراعاة التوقيت المناسب:** حيث يراعى التوقيتات المناسبة عند وضع تنفيذ البرامج التدريبية، بمعنى أن يكون توقيت عقد البرامج مناسباً لظروف المتدربين بحيث لا يتعارض مع متطلبات العمل.

- **مبدأ المشاركة:** فمشاركة المتدربين في عملية التنمية والتدريب لا تؤدى إلى سرعة التدريب فقط، ولكن تؤدى أيضاً إلى حفظ ما تعلمه الفرد لفتره أطول، فالمتدرب في برنامج التدريب الذى يشجع الحوار والمناقشة والاستفسار، تكون فرصته للتعلم أفضل من المتدرب الذى يكون وجوده سلبياً.

- **مبدأ إمكانية نقل ما تدرب عليه إلى الواقع العملي:** فالتنمية المستدامة تكون لها فعاليتها حينما يستطيع المتدرب الاستفادة بما تعلمه خلال فترة التدريب في الواقع الفعلي، ومن العوامل التي تساعد على ذلك محاولة محاكاة ظروف العمل الفعلية، والأدوات التي تستخدم في العمل أثناء التدريب.

- **مبدأ الديناميكية:** حيث يجب أن يكون التدريب مرناً، كما يجب أن يكون حيوياً، مفتوحاً بالإضافة والحذف والتعديل إن لزم الامر.

ويتضح مما سبق أن مصر اعتمدت على وضع خطة طموحة للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ لتكون ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، وذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع لتستثمر عبقرية المكان والإنسان، ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الرؤية المتفائلة يعوقها الكثير من التحديات على أرض الواقع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، بما يتطلب تضافر كافة الجهود المجتمعية للتغلب على هذه المعوقات، ويأتي على رأسها تطوير النظام التعليمي الجامعي.

ومع كل هذه الجهود المبذولة من رؤية استراتيجية للتعليم حتى عام٢٠٣٠، وأهداف لخطة التنمية المستدامة في مصر، واستراتيجيتها، والأبعاد الرئيسية للخطة الطموحة والرؤية التفاؤلية إلا أن هناك تحديات ومعوقات حقيقية واقعية تقف أمام تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة وفيما يلي توضيح لتلك المعوقات والتحديات.

المحور الثالث: معوقات دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة

وعلى الرغم من تعدد جهود ومحاولات الجامعات المصرية لتطوير برامج التدريب والتنمية المهنية، إلا أن المتأمل لواقع البرامج المقدمة يلاحظ وجود نزوع مقاومة البعض لفعاليتها، وربما يرجع ذلك لعدم تفهم فلسفة برامج التنمية المهنية وأهدافها، وقلة دافعيتهم نحو الالتحاق بها، نظراً لبعدها عن احتياجاتهم التدريبية، وكذلك استخدام أساليب تقليدية في تنفيذها، وضعف معايير اختيار المدربين، بالإضافة إلى قصر مدة البرامج التدريبية، ووجود فجوة بين الاحتياجات الفعلية الخاصة بالتنمية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس، وبين معدلات الأداء المطلوب الوصول إليها بعد تنفيذ البرامج، وعدم ملاءمة وقت التدريب لبعضهم، مما يؤدى إلى تعارض الأوقات المخصصة للتدريب أثناء الدراسة، كما أن هذه البرامج تركز على الجانب النظري، وتهمل الممارسة العملية لأدوارهم المختلفة داخل الجامعة. (أميرة مأمون، ٢٠٠٦، ٤)

فقد أكدت مؤشرات الواقع وممارسته على تذبذب هذه الجهود وتلك المحاولات السابقة للتطوير، بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى، بسبب ارتباطها بتواجد أشخاص معينين في مواقع القرار

المختلفة، والذي يعني غيبة الفكر المؤسسي عن جهود إصلاح وتطوير نظام التعليم، حيث يبدأ كل من يتصدى لتلك الجهود من نقطة بداية خاصة به، وكأن لم يسبقه أحد في هذا المجال.(رشدي طعيمة،٢٠٠٤، ١٠-١١)

ويتضح ذلك في تدني مستوى التعليم عامة في مؤسساته الحكومية، وتدهور كافة مكوناته، وانخفاض كفاءته الداخلية والخارجية، وتراجع مؤشراته الكمية والنوعية، مما أدى إلى تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم بصورة كبيرة. حيث يبين تقرير التنافسية لعام ٢٠١٦ أن مصر جاءت في المركز ١٣٩ من بين١٤٠ دولة في مؤشر جودة نظام التعليم.(world Econicm, 2015, 20)

وهذا المؤشر يؤكد تذبذب محاولات جهود الإصلاح المبذولة، وغياب الفكر المؤسسي وعدم نجاح التنمية المستدامة، ويضع النظام التعليمي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة أمام تحديات، مما يستوجب ضرورة وضع خطة واضحة ومحددة للتعليم تلتزم بمبادئ الجودة الشاملة في النظام التعليمي.

كما تواجه التنمية المستدامة بعض التحديات التي تحد من كفاءتها وفعالية المسؤولين في شتى المجالات، ومن تلك التحديات-التي لا يبتعد المجتمع المصري عنها- ما أشارت إليه (نجاه محمد، ٢٠١٢، ١٨٤)

١- الفقر الذى تعانى منه دول العالم الثالث، مما سبب لها مشكلات تعليمية وصحية واجتماعية نتج عنها أزمات نفسية وأخلاقية، وتراكم بعض الديون لدى عدد من الدول مما أضعف نجاح خطط التنمية.

٢- الحروب والمنازعات التي تؤخر التنمية وتدمر البيئة، وكذلك التضخم السكاني غير الرشيد، وعدم توافر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة، مما أعاق برامج هذا النوع من التنمية.

ويذكر (منصور العتيبي، ٢٠١٥، ٩٦٠-٩٦١) أن من بعض المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة ما يلى:

- ضعف مقومات النزاهة في بعض القيادات السياسية والإدارية، مما يولد الفساد الإداري، وبالتالي تتحول الجهود عكس متطلبات التنمية المستدامة.
- ضعف القوة الاقتصادية لبعض البلدان وعدم استثمار ما لديها من قوة بالشكل الصحيح في مجالات التنمية المستدامة، وأيضاً عدم القدرة على تنوعها.
- تركيز التنمية في بعض الدول بالمدن الكبيرة دون الاهتمام بالمدن الصغيرة والقرى والأرياف، مما يولد هجرة نحو المدن الكبيرة وذلك يستنزف الموارد في أجزاء من تلك المدن، ويؤدى إلى الترهل الإداري والتنموي في أجزاء اخرى.

- عدم الاستقرار السياسي إذ عندما تختلف القوى السياسية يتولد اختلاف في التوجهات الفكرية، وينتج عن ذلك تركيز على إعادة الهيكلة لبعض مجالات التنمية، وتغيير بعض القيادات مما يؤخر فعالية التنمية المستدامة.

ويذكر كل من (مهلة ابنه أحمد، وجمال المهيري، ٢٠٠٦، ٢٦١- ٢٦٢) أن التعليم يواجه مشكلات ومعوقات حيث أصبح حبيساً، ويعوق ذلك التنمية المستدامة، ونذكرها على النحو التالي:

- عدم ربط أهداف التعليم ومضمونه بأهداف التنمية ومضامينها أفرغ التعليم من مضمونه الاجتماعي والاقتصادي.
- شيوع التعليم اللفظي القائم على الحفظ والاستظهار الذى يحول دون اكتساب الدارسين لمهارات العمل والإنتاج، أدى إلى الهدر الكمي (التسرب والرسوب) والهدر النوعي (عدم إكمال الدراسة وعدم إتقان المهارات الأساسية).
- عدم الاهتمام بتدريس علوم العصر أو تدريسها بأساليب وطرائق تقليدية أنتج مخرجات غير قابلة للتدريب والتوظيف وإعادة التدريب، هذا فضلاً عن عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية.
- ضعف مستوى تحصيل الذكور مقارنة بالإناث، مما أدى إلى وصول أفواج ضخمة من الإناث إلى التعليم الجامعي، وبما يؤثر على القدرة الإنتاجية و يعوق تحقيق أعلى درجات التنمية البشرية.
- ضعف الكفاءة بدرجات متفاوتة الذى تعانيه الجامعات في الكليات وعدم قدرتها على تطوير مقاومتها للتغيير والتحديث.
- وجود فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي تتصل بمتطلبات التعليم الجامعي، مما يعنى عدم التنسيق بين سياسات التعليم العام والعالي من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى.
- ربط القبول بالتعليم الجامعي بأغراض التنمية والأخذ بسياسة الباب المفتوح، مما يزيد من صعوبة فرص تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وأدى إلى ظهور البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي.
- بطء جهود تطوير التعليم العام والتعليم العالي بسبب عدم مرونة الأنظمة التعليمية وقدرتها على سرعة الاستجابة لتنوع متطلبات واحتياجات التنمية.
- ظاهرة عدم الإقبال على التعليم الفني والتعليم التطبيقي العالي، مما يعوق عمليات نقل وتوطين التكنولوجيا، عوضاً عن استيراد المنتجات الغربية واستهلاكها.
- عدم اهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإجراء البحوث، لا سيما البحوث التطبيقية والاقتصار على ما يسمى البحوث الجامعية النظرية.

ويضيف كل من (سلامه عبد العظيم، ٢٠٠٦، ١٣٦)، و(إيهاب إمام، ٢٠٠٨، ٧) بعض من المعوقات التي تواجه دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة، وهى على النحو التالي:

- كثرة الأعباء الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس (التدريس- إشراف أكاديمي- ضمانات بيئية).
- العزوف عن حضور البرامج التدريبية.
- ضعف الدوافع نحو التطوير المهني.
- غياب التوجيه الأكاديمي.
- عدم وجود برامج تدريبية واضحة تتلاءم مع الاحتياجات المتجددة والمتطورة في كافة التخصصات.
- البرامج التدريبية تركز على الجانب النظري، وتهمل الممارسة العملية.
- الثقافة الجامعية السائدة ببعض الجامعات التي تعوق التنمية.
- عدم وجود وسائل تقويم مقننة لقياس أثر التدريب في ميدان العمل.
- قلة عقد اجتماعات داخل الكليات؛ لتوضيح التغيرات العالمية وتوضيح أهمية مشروع تنمية القدرات في مواجهة هذه التغيرات والتحديات.
- ارتباط الترقية الوظيفية بحضور برامج تنمية القدرات، فأصبحت البرامج إجبارية مما يقلل الدافعية لدى الأفراد.
- ضعف تقدير إدارة الكليات لأهمية التنمية المستدامة وجدواها.
- وجود تناقض بين النظرية والتطبيق لبرامج التنمية المستدامة.

وهكذا تعاني منظومة التعليم الجامعي العديد من التحديات والمعوقات، فرفع مستوى جودة التعليم يتطلب تخصيص مواد و برامج إضافية، ويرتبط أيضاً بالعنصر البشري القائم على العملية التعليمية. وفي حين ترتكز دول العالم المتقدمة والناشئة على "التعلم" وليس على "التعليم" وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة المتطورة في الارتقاء بالأدوات التعليمية المختلفة مازالت مصر بعيدة عن مواكبة هذه التطورات، كما أن التعليم الجامعي يحتاج إلى تطوير لمواكبة متطلبات سوق العمل من خريجين قادرين على المنافسة محلياً ودولياً، كما يقع على منظومة التعليم الجامعي عبئاً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الرابع: نتائج الدراسة والتصور المقترح

[١] النتائج:

في ضوء ما سبق، وبتحليل الكتابات والأدبيات المرتبطة بمعوقات دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال عمل الباحثة كمدرس بإحدى الجامعات المصرية، يمكن الخروج ببعض النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تعوق دور التعليم الجامعي تحقيق التنمية المستدامة، يمكن ذكرها فيما يلي:

- عدم وجود برامج تدريبية واضحة تتلاءم مع احتياجات التخصصات والثقافة الجامعية تشكل معوقاً أمام التنمية المستدامة.
- عدم التنسيق بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي يشكل فجوة أمام التنمية المستدامة.
- ضعف الكفاءة وعدم قدرتها على تطوير وتحديث نفسها في الكليات، يؤدى إلى خلل في التنمية المستدامة.
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لخدمة المجتمع، وإتاحة الحرية للمسئولين لوضع الخطط وتوزيعها لما يخدم المجتمع، والبيئة الجامعية، يساعد على التنمية المستدامة.
- الاهتمام بإدخال التقنيات الإدارية المتطورة في منظومة التعليم الجامعي، وتوظيفها في تحسين العمليات الإدارية، حيث تشكل عنصراً مهماً في عملية التنمية المستدامة.
- يجب وضع البحث العلمي في أولويات التنمية المستدامة، ويخصص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحث العلمي بكل جامعة، مما يرفع من مستوى التعليم.
- التركيز على الاستراتيجيات الحديثة، والاهتمام بالمكتبات وإمدادها بقواعد معلومات متطورة، وتوفير الامكانات التكنولوجية، والاشتراك في قواعد البيانات والمعلومات المختلفة، يتيح للطلاب الوصول إلى مصادر المعلومات في أقل وقت ممكن.
- أن تخصيص الاعتمادات المالية للجامعات، تجعلها قادرة على استخدام طرق وأساليب التنمية، وإمداد الباحثين بالدعم المالي، لإنجاز البحوث العلمية، يزيد من عملية التنمية المستدامة.
- يتطلب تطوير مستوى الطالب الجامعي سواء عن طريق استحداث طرق وأساليب حديثة لنظام القبول، أو من خلال إنشاء جامعات جديدة لتخفيض التضخم الطلابي، كل هذا يساعد في عملية التنمية المستدامة.

بناء على هذه النتائج يمكن التوصل إلى تصور استراتيجي مقترح لدور التعليم الجامعي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

[٢] التصور المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية من خلال الإطار النظري وما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بواقع دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة ، ومعوقات تحقيقها يمكن للدراسة أن تقدم تصوراً استراتيجياً مقترحاً لتحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠" في عدة خطوات، هي:

١- فلسفة التصور المقترح ومنطلقاته.
٢- أسس التصور المقترح.
٣- أهداف التصور المقترح.

٤- إجراءات التصور المقترح.
٥- معوقات تحقيق التصور المقترح وآليات التغلب عليها.
٦- الضمانات الواجب توافرها لنجاح التصور المقترح.

وتم تناول هذه الخطوات على النحو التالي:

(١) فلسفة التصور المقترح:

هناك مجموعة من المبادئ التي تشكل هذه الفلسفة ومن أهمها:

- ✓ تميز عالم اليوم بمجموعة من المتغيرات المتسارعة سواء الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والعلمية وغيرها، والتي فرضت على التعليم الجامعي في المستقبل ضرورة مسايرة هذه المتغيرات ضماناً لبقائها في مكانها المناسب ومنافستها وصدارتها لشتى الجامعات الأخرى.
- ✓ اعتبار رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ منطلقاً رئيساً لتطوير التعليم الجامعي وذلك من خلال الاستثمار الأمثل لموارده الفكرية والبشرية والمادية على نحو يحقق التطلعات المأمولة منها في المستقبل.
- ✓ أن التنمية المستدامة تعد هدفاً استراتيجياً للجامعات الفاعلة، لكونها مطلباً اجتماعياً ملحاً، وبالتالي فهي مقياس لمستوى التقدم والتطور على المستويين (المؤسسي والمجتمعي).
- ✓ أن الاهتمام بتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لم يعد خياراً ترفيهياً وإنما أصبح ضرورة حتمية تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل تنطلق من رؤية وتوجهات مستقبلية واضحة لطبيعة التحولات والتغيرات العالمية في كافة المجالات المختلفة.
- ✓ أن رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ سوف يساعد على بحث ما يمكن التوصل إليه من خيارات وبدائل ومناقشتها وتحديد الأولويات وأكثرها يقينية.
- ✓ أن ضمان جودة التعليم الجامعي أصبح ضرورة ملحة لتكوين منتج (خريج) عالي الجودة مستقبلاً، ويكون عنصراً فعالاً في المستقبل، ويحقق التنمية الشاملة في كافة المجالات المختلفة.
- ✓ تأثر تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات الموجودة بداخله، والتغلب عليها من شأنه تطوير أدائه في المستقبل.

استناداً إلى ما سبق ينطلق التصور المقترح من منطلقات عدة، أهمها:

- أن تحقيق التعليم الجامعي لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ يعد مطلباً رئيساً من مطالب العصر الحديث واستجابة للمتغيرات المحيطة التي تلقى بظلالها على تطور ورقي المجتمع.
- أن صياغة رؤية ورسالة مستقبلية للتعليم الجامعي تعتمد وبشكل كبير على تبنى رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

- أن مرحلة التعليم الجامعي تمثل المحك الرئيسي لتكوين القوى البشرية المنتجة مستقبلاً، لأن الطلاب الجامعيين هم رجال المستقبل، كما أن مخرجاتها – من الطلاب – تظهر في كافة القطاعات مستقبلاً، من خلال إعداد أفراد لديهم شخصية متزنة ومتكاملة، قادرة على منافسة سوق العمل المتجددة.

(٢) أسس التصور المقترح:

في ضوء فلسفة التصور المقترح يمكن تحديد أسس هذا التصور فيما يلى:

- ✓ أن كثيراً من دول العالم خطت خطوات واسعة في مجال تطبيق التنمية المستدامة ، ومصر ليست بأقل من غيرها من دول العالم.
- ✓ أن التحديات التي فرضها القرن الحادي والعشرين والثورة المعلوماتية وتغيرات سوق العمل ووسائل الإنتاج تدعو إلى الاهتمام بدور التعليم الجامعي في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الحاضر والمستقبل.
- ✓ أن تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وفقاً لنموذج استراتيجي محدد إنما يساعدها على اختصار الوقت وتقليل التكلفة وتحقيق الدقة في العمل وإنجاز الأهداف والغايات والرؤى المستقبلية المرجوة.
- ✓ إمكانية إفادة المسئولين والقائمين على تطوير التعليم الجامعي في اتخاذ قرارات سليمة، من خلال بيان دور التعليم الجامعي في تلبيه متطلبات التنمية المستدامة، وتحديد انعكاسات ذلك على أدواره المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(٣) أهداف التصور المقترح:

في ضوء الفلسفة التي ينطلق منها التصور المقترح، وكذلك الأسس التي يرتكز عليها، **يمكن استخلاص الأهداف التالية للتصور المقترح:**

- وضع منظومة تعليمية شاملة ومتكاملة للتعليم الجامعي في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع مراعاة إمكانياتها البشرية والمادية المتاحة لتطوير أداء منظومتها الجامعية.
- صياغة خطة استراتيجية مستقبلية في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وذلك لتقديم مخرجات تعليمية عالية الجودة والتميز وذات قدرة تنافسية تفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل المتغيرة.
- التأكيد على ضمان استمرارية جودة التعليم والتعلم بالتعليم الجامعي، لتحقيق التنمية المستدامة.
- صياغة أهداف إجرائية من استخدام النموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر٢٠٣٠ بحيث يمكن تحقيقها في المستقبل وسط عالم مملوء بالتحديات والمخاطر المختلفة.

- وضع تصور شامل لنموذج استراتيجي مقترح لكيفية تحقيق التعليم الجامعي لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وهو ما يمكنه الإسهام في الارتقاء بمستوى الأداء العام للمنظومة التعليمية للتعليم الجامعي.
- تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، والاستفادة من ذلك في تحقيق التعليم الجامعي لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المستقبل.
- توضيح المعوقات التي تعوق دور التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك لتقديم (مجموعة من المقترحات والإجراءات اللازمة بوضع نموذج لتصور استراتيجي مقترح) للتغلب على معوقات التنمية المستدامة واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- تدعيم القدرة على التعامل مع تحديات ومعوقات دور التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة أمام القيادات الإدارية العليا والوسطى والفرعية المختلفة.
- توجيه النظر لأهمية التنمية المستدامة في كافة مجالاتها التعليمية والاجتماعية والثقافية والإدارية والاقتصادية والصحية والبيئية من أجل التطور نحو الأفضل.

(٤) إجراءات التصور المقترح:

إن تحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب مجموعة من المتطلبات والإجراءات التي يمكن مراعاتها للأخذ بالنموذج الاستراتيجي المقترح والتغلب على معوقات التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠. **وتتمثل هذه الإجراءات وما يلزمها من متطلبات، فيما يلى:**

أ. إنشاء جهاز في التعليم الجامعي للتنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠:

لنجاح التطبيق الفعال لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، لابد من إنشاء جهاز بالتعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة ، ويتكون من:

- رؤساء الجامعة ونوابهم.
- العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام.
- بعض أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- بعض الموظفين والعاملين داخل أقسام الجامعات المختلفة.
- ممثلين عن المؤسسات والقطاعات الخاصة.

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ تحديد رسالة ورؤية التعليم الجامعي المستقبلية بما يحقق التنمية المستدامة.
- ✓ بناء الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي بما يسهم في تحقق التنمية المستدامة.
- ✓ صياغة الاستراتيجيات الرئيسة والبديلة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ إجراء التحليل البيئي للتعليم الجامعي.

- ✓ المتابعة والتقويم المستمر لمراحل الخطة الاستراتيجية أثناء فترة التقويم.
- ✓ إعداد الميزانيات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الموضوعة.

ب. تهيئة التعليم الجامعي للأخذ برؤية مصر ٢٠٣٠:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ الاتفاق مع صناع القرار داخل التعليم الجامعي حول جهود التنمية المستدامة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ لإحداث عملية التطوير في أداء منظومة التعليم الجامعي.
- ✓ وجود سبب قوى من قبل القائمين على إدارة التعليم الجامعي للقيام بتنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- ✓ العمل على زيادة الوعى بمفهوم التنمية المستدامة لدى كافة الأفراد العاملين بالتعليم الجامعي حتى يسهم الجميع عن اقتناع في نجاح تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.
- ✓ تنمية قدرة القائمين على إدارة التعليم الجامعي للقيام بواجباتهم نحو إعداد الخطة الاستراتيجية وتنفيذها.
- ✓ وجود أهداف واضحة ومحددة للتعليم الجامعي يشارك في وضعها كافة العاملين بالجامعات كل على قدر إسهامه بحيث يكون لهذه الأهداف توجه مستقبلي نحو تحقيق التغيير والتطوير المأمول في أداء منظومة التعليم الجامعي.
- ✓ ضرورة تحديد الإدارة الجامعية في المستقبل لصلاحياتها في عملية إعداد الخطة الاستراتيجية وتنفيذها، **ومنها:**
  - دورها في التعديل المستمر للتشريعات والقرارات التي تتضمن حقوقها في تطوير أداء منظومتها التعليمية وفقاً لظروفها.
  - دورها في إضافة أقسام جديدة بداخلها لمواكبة التطور في مجال تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وبما تسمح به مواردها المالية وإمكاناتها المتاحة.
  - دورها في إعداد التقارير الدورية عن أداء الخطة الاستراتيجية وتنفيذها بالجامعة.

ج. تعرف حقيقة الوضع الحالي والمستهدف (تحليل الفجوة):

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ تقييم الفرق بين الوضع الحالي للتعليم الجامعي والوضع المستهدف المراد الوصول إليه من خلال تحليل الفجوة.
- ✓ تحديد المصادر لسد الفجوة وتحقيق الوضع المستقبلي المأمول للتعليم الجامعي في المستقبل.

- ✓ عقد مجموعة من الاجتماعات وورش العمل الفعالة حتى يمكن الوصول إلى قرارات فعالة فيما يخص عملية تعرف حقيقة الوضع الحالي والمستهدف للتعليم الجامعي وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

د. تحديد الهوية (الرؤية والرسالة):

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ التعرف على السبب الحقيقي من تواجد التعليم الجامعي والصورة المثلى التي تستهدف الوصول إليه في المستقبل.
- ✓ تحديد رؤية ورسالة التعليم الجامعي بدقة لتحديد أين تتجه الجامعة في المستقبل كخطوة أولى لإعداد أي خطة استراتيجية.
- ✓ توضيح رؤية التعليم الجامعي ورسالته ليس فقط للعاملين بداخله وإنما لبقية أفراد المجتمع.
- ✓ تحديد الأدوار التي يقوم بها التعليم الجامعي خارج رسالته.
- ✓ التعرف على الأدوار المتوقعة للجامعة خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة الاستراتيجية الموضوعة.

ه. تحديد وصياغة الأهداف الاستراتيجية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ استقراء المستقبل ورصد نتائجه.
- ✓ رصد الفجوات الاستراتيجية الناتجة عن الفرق بين الوضع الحالي للتعليم الجامعي والوضع المستهدف الذى تنشده في المستقبل.
- ✓ تحديد المدى الزمنى المستغرق للوصول لهذه الأهداف.
- ✓ أن تشتق الأهداف من القضايا الاستراتيجية الجوهرية.
- ✓ أن تكون الأهداف الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس وواقعية وذات معنى.

و. تحديد وصياغة الأهداف التنفيذية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ وضع أهداف تنفيذية قابلة للتطبيق على الواقع الفعلي وبشكل عملي محدد.
- ✓ أن تتم وفق الزمن المحدد.
- ✓ أن تتم وفق مراحل متتابعة تراعى تحقيق الأهداف المختلفة للتعليم الجامعي.

ز. وضع رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي:

وتشمل وضع رؤية مستقبلية لما يبدو عليه التعليم الجامعي في المستقبل وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ تحديد الاتجاه الذى يرغبه التعليم الجامعي والسعي إليه من أجل الارتقاء بأداء منظومته التعليمية.

- ✓ وجود مجموعة من التصورات والقيم التربوية والمفاهيم المستقبلية لدى القائمين على إدارة التعليم الجامعي.
- ✓ وجود التفكير الاستراتيجي لدى قيادات إدارة التعليم الجامعي.
- ✓ توافر مجموعة من البدائل الملائمة تجاه دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠.
- ✓ مراعاة التنوع في التوقعات المستقبلية التي يضعها القائمون على التعليم الجامعي.

ح. صياغة الاستراتيجية:

إذا كانت صياغة الاستراتيجية تعني وضع وتحديد غايات التعليم الجامعي وأهدافه الرئيسة في ضوء رؤيته الاستراتيجية الشاملة، فإن الصياغة السليمة لهذه الاستراتيجية والتي تجعلها قابلة للتطبيق يستلزمها تحقيق ما يلى:

- ✓ تحديد الزمن المخصص لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ التأكد من أن الأهداف الموضوعة قابلة للتحقيق.
- ✓ توافر المناخ الجامعي الذى يساعد على فهم المسئولين لأدوارهم أثناء صياغة الاستراتيجية.
- ✓ رصد الواقع الحالي للتعليم الجامعي.
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف في التعليم الجامعي وما يحيط بها من فرص وتهديدات في البيئة الخارجية.
- ✓ تحديد الفجوة بين الوضع الحالي للتعليم الجامعي والوضع المستهدف الذى ننشده في المستقبل.
- ✓ التعرف على الفجوات الاستراتيجية.
- ✓ اختيار واستخدام البدائل الاستراتيجية المناسبة لسد الفجوات.
- ✓ تقويم هذه البدائل.
- ✓ التحديد السليم للميزانية المخصصة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الموضوعة في المدى الزمنى المحدد لها.

ط. تطبيق الاستراتيجية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ توفير كافة البيانات والمعلومات والإحصاءات الدقيقة اللازمة التي تبلور الوضع السائد داخل المنظومة التعليمية بالتعليم الجامعي.
- ✓ تحديد الأهداف الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة، وبحيث تكون معلومة للجميع.
- ✓ التعرف على مراحل التنفيذ والأعمال المحددة خلالها، وكيفية تنفيذ هذه الأعمال.
- ✓ تحديد المدة الزمنية المخصصة لعملية تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.

- ✓ التدريب على كيفية اختيار واستخدام أفضل البدائل الاستراتيجية لمواجهة التهديدات التي قد تنشأ أثناء عملية تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ رصد احتياجات ومتطلبات القطاعات والمؤسسات المختلفة.
- ✓ تحديد الميزانية اللازمة لإجراءات بدء تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ تقديم حوافز مادية للمسئولين عن عملية تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ مراعاة الانسجام والتكامل بين الاستراتيجية الموضوعة مع الهيكل التنظيمي والموارد ونظم القيادة في التعليم الجامعي.

ي. تقويم الاستراتيجية الموضوعة (المتابعة والتقويم):

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:

- ✓ تحديد الأفراد الذين تكون لديهم القدرة على الوصول لأساليب المتابعة والتقويم وكيفية تطبيقها.
- ✓ إدخال تعديلات فورية في حالة ظهور تهديدات جديدة قد تعوق تنفيذ الخطة الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ التأكد من تحقيق ما تم وضعه من الأهداف الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ التأكد من أن نتائج التنفيذ متمشية مع الأهداف الاستراتيجية الموضوعة.
- ✓ فحص التخطيط الاستراتيجي ومراعاة نقاط القوة والضعف واقتراح التعديلات اللازمة.
- ✓ تقييم الفرص المتاحة في ضوء المخاطر المحتملة.
- ✓ تقييم أداء منظومة التعليم الجامعي في فترات سابقة وتحديد عوائق تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.

(٥) معوقات محتملة تواجه التصور المقترح وآليات التغلب عليها:

هناك معوقات عديدة يمكن أن تقف حائلاً أمام تحقيق التصور المقترح، مما يستوجب توافر مجموعة من الآليات اللازمة للتغلب عليها، **وقد قامت الباحثة باستخلاص تلك المعوقات وآليات التغلب عليها في النقاط التالية:**

- غياب الفهم الواضح لمفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة الأكاديميين والإداريين بالتعليم الجامعي، **وتتمثل آلية التغلب** في العمل على نشر مفهوم التخطيط الاستراتيجي بين كافة الأفراد العاملين بالتعليم الجامعي وإبراز أثره في تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك من خلال الاهتمام بعقد مجموعة من اللقاء والندوات والمحاضرات الإرشادية والندوات التدريبية للقادة الأكاديميين والإداريين بالتعليم الجامعي.
- مقاومة التغيير والتطوير من قبل بعض المسؤولين والعاملين بالتعليم الجامعي يمثل عائقاً أمام نجاح النموذج الاستراتيجي المقترح لتحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة في ضوء

"رؤية مصر ٢٠٣٠ ، **وتكمن آلية التغلب** في التطبيق المرحلي للتصور المقترح بما يضمن التهيئة النفسية للمسئولين والعاملين بالتعليم الجامعي مع التحديد الواضح للأهداف المرجوة.

- غياب التعاون الفعال بين مختلف مؤسسات التعليم الجامعي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠، **وتتمثل آلية التغلب** في حث مختلف مؤسسات التعليم الجامعي على التعاون المنظم وتقديم البيانات والمعلومات والإحصاءات الدقيقة اللازمة والقيام بالأدوار المطلوبة منها في سبيل نجاح النموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠.
- استعانة التعليم الجامعي بفرق عمل ضعيفة ليست على المستوى المطلوب من المهارات والخبرات والتخصص في وضع وإعداد الخطط والاستراتيجيات المستقبلية تجاه تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠ ، **وتكمن آلية التغلب** في الاستعانة بفرق من الخبراء والمتخصصين لديهم من المهارات والخبرات والتخصص في مجال إعداد ووضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية على المدى البعيد للجامعات، والاهتمام المستمر بعقد برامج وندوات ومحاضرات تدريبية متنوعة عن طرق وأساليب ومجالات تطبيق الخطط الاستراتيجية بالجامعات.
- قلة توافر الدعم المالي الموجه لإتمام الخطة الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق دور التعليم الجامعي للتنمية المستدامة وفق رؤية مصر٢٠٣٠، **وتتمثل آلية التغلب** في تجديد مصادر التمويل الجامعي كالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحيط بالجامعة، والاستفادة من القطاعات الإنتاجية المختلفة ومساهمات رجال الأعمال، وإنشاء وحدات إنتاجية خاصة بمؤسسات التعليم الجامعي (الجامعة المنتجة).
- عدم وجود قنوات اتصال بين القيادات الإدارية بالتعليم الجامعي والعاملين داخل منظومتها التعليمية، وتتمثل آلية التغلب في تنويع قنوات الاتصال بين العاملين والقيادات الإدارية بالتعليم الجامعي بما يسمح بتبادل الرؤى والأفكار.
- عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي عن المشاركة في إعداد ووضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية بعيدة المدى ، وتكمن آلية التغلب في توفير حوافز مادية ومعنوية للقائمين على إعداد الخطط الاستراتيجية وتنفيذها بالتعليم الجامعي.
- عدم تحديد الفترة الزمنية المناسبة لتحقيق التصور المقترح، وتتمثل آلية التغلب في تحديد سقف زمنى ملائم لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر٢٠٣٠.
- وجود قصور في أساليب المتابعة والمحاسبية على الأداء بين العاملين بالتعليم الجامعي، وتكمن آلية التغلب في الاهتمام بتطبيق آليات محددة وتوفير نظام مرن للمتابعة والرقابة والمحاسبية على الأداء.

- غياب السياسات والأهداف المستقبلية للتعليم الجامعي، **وتتمثل آلية التغلب** في تقديم مؤسسات التعليم الجامعي لتصور استراتيجي مستقبلي لتحقيق التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء الاستفادة من النماذج الاستراتيجية المختلفة لإحداث الترابط الفعال بين مخرجاتها التعليمية وحاجات سوق العمل المتغيرة.
- وجود قصور في صياغة فلسفة مستقبلية واضحة لمنظومة التعليم الجامعي، **وتكمن آلية التغلب** في الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في تحديد الخصائص والسمات الرئيسية لإعداد وصياغة فلسفة تعليمية تتفق مع الفلسفة العامة للدولة وفلسفة التعليم الجامعي ومعاييره.
- غياب الرؤية والرسالة المستقبلية للتعليم الجامعي في المستقبل، **وتتمثل آلية التغلب** في ضرورة حرص التعليم الجامعي على تبنى استراتيجية مستقبلية محددة لتحديد رؤيتها ورسالتها المستقبلية تجاه تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي .
- تخوف بعض قيادات الإدارات الفرعية بالتعليم الجامعي من تطبيق الخطط الاستراتيجية بالمنظومة التعليمية بالجامعة، **وتكمن آلية التغلب** في توجيه الدعوة لبعض القيادات الإدارية الفرعية بالتعليم الجامعي لحضور بدء تنفيذ التصور المقترح.
- الروتين والتعقيد الإداري والمركزية في صناعة القرار يمثل عائقاً أمام تطبيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي ، **وتكمن آلية التغلب** في التوجه نحو اللامركزية في إنجاز الأعمال التنظيمية والإدارية، بحيث تصبح منظومة التعليم الجامعي بعيده كل البعد عن الأعمال الروتينية والتعقيد الإداري في صناعة واتخاذ القرارات.
- اهتمام المسؤولين بالتعليم الجامعي بالتقويم الختامي لنتائج الخطط الاستراتيجية وإعداد تقارير عن الخطة الاستراتيجية، **وتكمن آلية التغلب** في الاهتمام بتقييم الخطة الاستراتيجية من بداية وضع وإعداد الخطة الاستراتيجية حتى تنفيذها.
- افتقار الأقسام الجامعية قيادات وعاملين للتنسيق الكامل في سبيل تحقيق التقييم المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية المحددة، **وتكمن آلية التغلب** في التوجه نحو التنسيق والتواصل الكامل بين الأقسام الجامعية قيادات وعاملين داخل التعليم الجامعي.
- تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ النموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر٢٠٣٠"، **وتكمن آلية التغلب** في التوجه نحو الاعتماد على فئة محددة من الخبراء والمتخصصين لتنفيذ النموذج الاستراتيجي المقترح.

(٦) الضمانات الواجب توافرها لنجاح التصور المقترح:

يتطلب نجاح التصور المقترح، توافر مجموعة من الضمانات، **وهى على النحو التالي:**

- وضع تشريعات وسن قوانين تضمن الارتقاء بأداء منظومة التعليم الجامعي من قبل الجهات المعنية.

- توفير التمويل اللازم لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.
- إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي للمشاركة في اتخاذ قرارات سليمة تلبي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية لهم.
- أن يتم مراعاة التغيرات المحلية والعالمية المحيطة بالتعليم الجامعي عند التخطيط لبناء النموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠".
- أن يعمل التعليم الجامعي على إيجاد مصادر متجددة للتمويل الذاتي يسانده في مواجهة تكاليف التخطيط لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠".
- أن تتضح الخطة الاستراتيجية المستقبلية لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠"، لدى كافة العاملين داخل منظومة التعليم الجامعي وكيفية تطبيقها والثمار المرجوة منها.
- أن تتوافر القيادات الإدارية الواعية والراغبة في التغيير والتطوير بالتعليم الجامعي.
- أن يكون هناك متابعة دورية لنتائج تطبيق النموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠"، للوقوف على مدى النجاح وصولاً للصورة المستقبلية المنشودة.

- الشكل التخطيطي العام للنموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠":

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وخطوات إجرائية للتصور المقترح يمكن بناء نموذج استراتيجي مقترح لدور التعليم الجامعي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة

ويمكن توضيح الشكل العام للنموذج الاستراتيجي المقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في الرسم التخطيطي التالي:

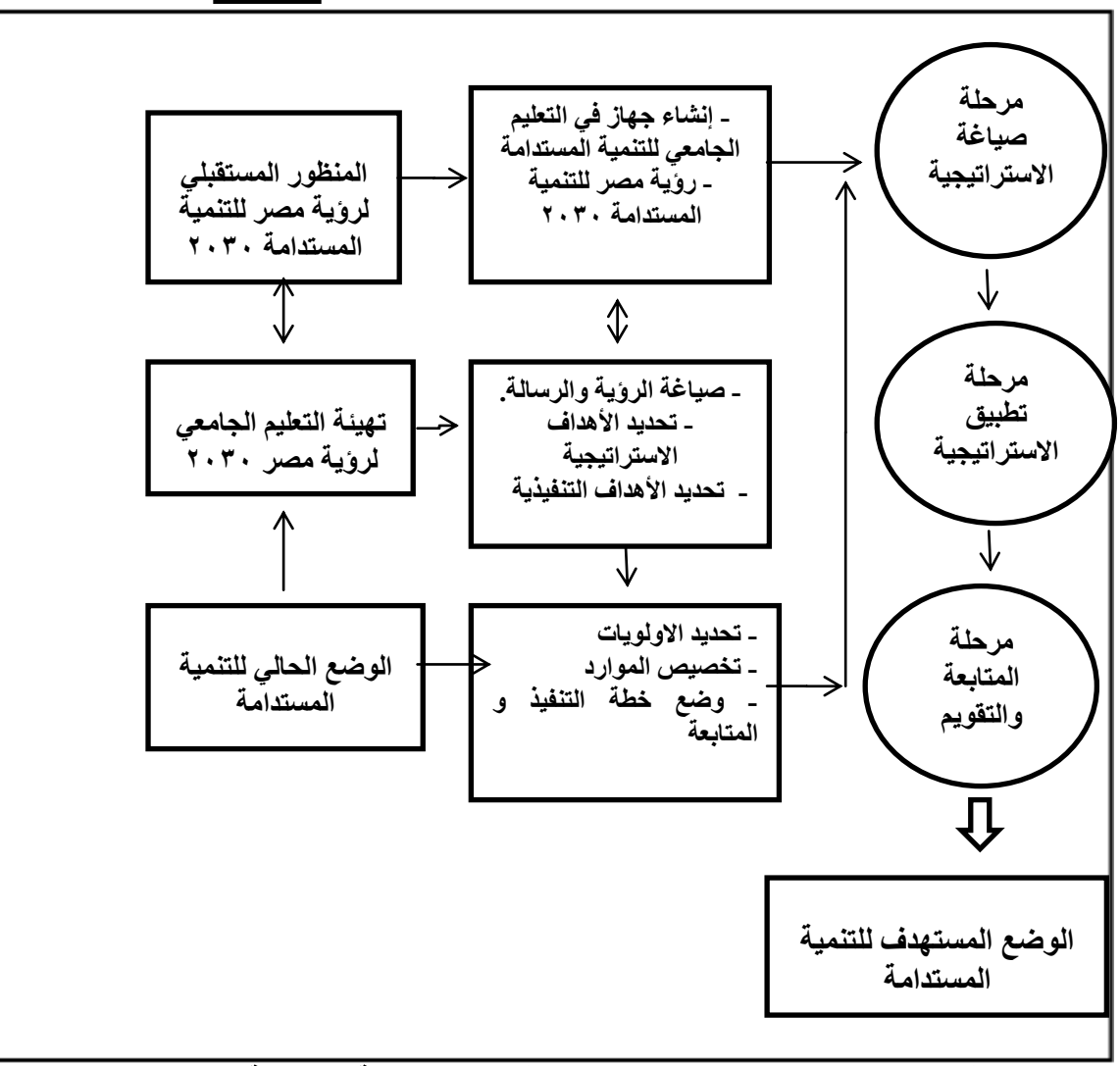

نموذج استراتيجي مقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة
في ضوء "رؤية مصر ٢٠٣٠"

المراجع

المراجع العربية:

١. إبراهيم العويلي (٢٠٠٩): **التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والجودة والاعتماد المؤسسي والمهني بكليات التربية**. مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (٦٩).

٢. ادوارد بوشامب (١٩٨٥): **التربية في اليابان المعاصرة**، ترجمة محمد عبد العليم مرسى، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، الرياض.

٣- أشرف السعيد (٢٠٠٧): **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**. (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة).

٤- الأمانة الدولية لمبادرة ميثاق الارض (٢٠٠٥): **دليل ميثاق الأرض للمعلمين: دمج مفهوم الاستدامة داخل الغرف الصفية**.

٥- أمل عبد القادر (٢٠١٤): **دور البرامج التعليمية بالجامعات الخاصة في توفير متطلبات سوق العمل في إطار التنمية المستدامة**. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات،ع١٣، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

٦- أميرة مأمون (٢٠٠٦): **تصور مقترح لبرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.

٧- إيهاب إمام (٢٠٠٨): **التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء وظائف الجامعة**. مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٣).

٨- تفيدة غانم (٢٠١٦): **تضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية في مناهج التعليم العام رؤية مقترحة**. مؤتمر نحو بناء استراتيجية لتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية، المؤتمر العاشر لكلية الآداب، جامعة بنى سويف.

٩- حاتم فرغلي (٢٠٠٤): **كفاءة التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية**. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط.

١٠- حسن الطعاني (٢٠٠٧): **التدريب مفهومه وفعاليته بناء البرامج التدريبية وتقويمها**. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع).

١١- رشدي طعيمه (٢٠٠٤): **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**. (القاهرة: دار الفكر العربي).

١٢- رضا المليجي (٢٠١٠): **التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء احتياجاتهم التدريبية**. المؤتمر الدولي الخامس(مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)، ج٢، مصر.

١٣- سلامه عبد العظيم (٢٠٠٦): **التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الاكاديمية بالجامعة: دراسة تقويمية لمشروع تنمية القدرات بجامعة بنها**. المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر" الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين" الواقع والرؤى". مركز تطوير التعليم الجامعي، جزء ٢.

١٤- سلطي سامى (٢٠٠١): **الجامعة والبحث العلمي**. (عمان: دار الفكر)، الطبعة الثانية.

١٥- سيف الإسلام مطر (٢٠٠٩): **خطايا السياسة التعليمية في مصر، رؤية تحليلية ناقدة**. المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية، أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

١٦- صلاح الدين حسيني (٢٠٠٨): **التنمية المهنية لمعلمي التعليم الثانوي العام، مستقبل التربية العربية**. المجلد (١٤)، العدد (٥٠)، المكتب الجامعي الحديث.

١٧- طارق عبد الرؤوف، ومحمد عامر (٢٠٠٧): **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**. مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

١٨- عبد الرحمن العايب (٢٠١١): **التحكيم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

١٩- ---------- (٢٠١١): **المؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**. رسالة دكتوراه، جامعة فرحات، الجزائر.

٢٠- عبدالله الغامدي (١٤٢٨): **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**. قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢١- عبدالله جراغ (٢٠٠٨): **مجالات التنمية المستقبلية لعضو هيئة التدريس في كلية التربية جامعة الكويت**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (٩)، العدد (١)، كلية التربية، جامعة البحرين.

٢٢- على قابوسه، وحمزة وطيبي (٢٠١٤): **منظومة الادارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية**. مجلة الدراسات والبحوث والاجتماعية، العدد ٤.

٢٣- عماري عمار (٢٠٠٨): **اشكالية التنمية المستدامة وابعادها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف.

٢٤- كاظم المقدادي (٢٠٠٦): **التربية البيئية**. الاكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك.

٢٥- اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٢٠٠٥): **استراتيجية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة**. الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات البيئة والتعليم، فيلينيوس.

٢٦- محمد العجيلي (٢٠١٣): **التعليم العالي في الوطن العربي- الواقع واستراتيجيات المستقبل**. (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع).

٢٧- محمود الناقة (١٩٩٩): **التدريس الجامعي- العمود الفقري للتنمية المهنية لأستاذ الجامعة**. المؤتمر القومي السنوي السادس، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٨- مرصد التعليم العالي (د.ت): **الراصد الدولي، وكالة التخطيط والمعلومات لوزارة التعليم العالي**، مجلة شهرية، العدد ١٦، السعودية.

٢٩- مروى اسماعيل (٢٠١٦): **برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على بعض أبعاد خطة التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ لتنمية مهارات التفكير المستقبلي والمسئولية الاجتماعية لدى الطالب المعلم**. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع٨٥، مصر.

٣٠-مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٨٧): **تطور التربية في الصين**، الرياض.

٣١- منصور العتيبي (٢٠١٥): **مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الاكاديمية والإدارية بالجامعة**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، السعودية.

٣٢- مهله ابنه أحمد، وجمال المهيري (٢٠٠٦): **مستقبل التعليم والتنمية المستدامة إلى أين؟**. الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي، لبنان.

٣٣- نادية إبراهيمي (٢٠١٥): **دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الجزائرية**. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع٢٤، الجزائر.

٣٤- نجاه محمد (٢٠١٢): **التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، مصر.

٣٥- هيئة الأمم المتحدة (٢٠١١): **الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**. البرنامج الإنمائي.

٣٦- الهيئة العلمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩). **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

٣٧- وزارة التعليم العالي (٢٠١٥): **استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠** ، مصر تستثمر في المستقبل، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، جمهورية مصر العربية.

٣٨- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٥): **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار٢٠١٥-٢٠٣٠** ، جمهورية مصر العربية.

٣٩- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧): **وثيقة الأنشطة البيئية والسكانية والصحية: نحو تحقيق تنمية مستدامة**، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية والصحية٢٠١٦-٢٠١٧م، قطاع التعليم العام، القاهرة.

٤٠- يوسف عبد المعطى (٢٠٠١): **تصور مقترح لتطوير إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية**. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٠١).

٤١- يومعروف إلياس، وعمار عماري (٢٠١٠): **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**. مجلة الباحث، العدد ٧، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

42. **World economic forum, (2015). The global competitiveness report 2015-2016. World economic forum, Geneva.**

43. **Report annual UN (2004). department of education for sustainable development 2005-2014. Paris.**

44. **Wah, j (2009). Advancing human peromamce techonolgy through professional development; an action research study, phd dissertation, school of education, cappella university.**

45. **Glover, d & law, s (1996). Managing professional development in education, kogan page. London.**

46. Dixon, k & scott, s (2003). The evaluation of an offshore professional development programme as apart of auniversity strategic plan: a case study approach, quality in higher education, vol.9, no.3.

47. Connolly, m (2002). The development of professional headship induction programmes in wales. International journal of educational management, vol.16, no.7.

48. Wright, c (2009). A study to explore the strategy of field- based teacher preparation: educational leadership and policy analysis. East Tennessee state university.

49. Heany ,I (2004). Leading professional development: a case study. The international joyrnal of educational management, vol. 18. No. 1.

50. Sustainable development education liaison group (2006). Sustainable development education in acurriculum for excellence. Network event stirling management center.

51. Alexandra, s , et al (2014). Universities facing change and competition. Journal of economics, business and management, vol (2), no (2).

52. Willy , s (2008). Competencies for education for sustainable development in the curriculum of teacher training institues. Ministry of education, Belgium.

53. Advanced international training programme (2013). Education for sustainable development in higher education, Swedish international development cooperation agency, Stockholm, Sweden.

54. Daw, et al (2005). Sustainable development in higher education "correnT practice and future development, areport for the higher education academy

55. Johnston, a (2007). Higher education for sustainable development. Final report of unternational action research project.

56. Ott , e and wohlport, j (2010). Creating a culture of sustainability infusing sustainability into the humanities. Journal of education for sustainable development. Vol.13,.

57. Tom , w, et al (2011). Sustainable higher education understanding and moving forward. Institute of environment and sustainable development, university of Antwerp.

58. Al khateeb, m ,et al (2014). Sustainable university model for highrt education in iraq, creative educationa journal, vol, 5.

59. Kates, r , et al (2005). What is sustainable development "goals, indicators, values and practice". Science and policy for sustainable development journal. Vol 47, no8.

المواقع الإلكترونية:

٦٠- التنمية المستدامة – الجزيرة نت: ٢٠١٥/١١/٣٠ متاح على:
www. alijaeera.net 30/11/2015

٦١- الأمم المتحدة: التنمية المستدامة متاح على: www .development <www .u .org

٦٢- أهداف التنمية المستدامة- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية متاح على:
www home< rabas< www. arabstates.undp.org

٦٣- الموسوعة الحرة ويكيبيديا: التنمية المستدامة متاح على:
www wiki<https:\\ar.m.wikipedia.org

٦٤- اليوم السابع: ٢٠١٨/٢/٨ متاح على: 28/2/2018 www. Youm7.com